تسيير الاتصالات لمصرف الامارات الإسلامي ش.م.ع

التاريخ:11 مارس 2025

الأسئلة والأجوبة للمستثمرين

س1: ماذا يعني عرض الاستحواذ هذا لمصرف الإمارات الإسلامي؟

تلقى مصرف الإمارات الإسلامي عرضًا إلزاميًا نقديًا من بنك الإمارات دبي الوطني للاستحواذ على 100% من رأس ماله مقابل مبلغ نقدي قدره 11.95 درهمًا إماراتيًا للسهم الواحد، علمًا بأن بنك الإمارات دبي الوطني يملك بالفعل على نحو 99.89% من رأس مال المصرف.

لن تؤثر هذه الصفقة على نموذج أعمال مصرف الإمارات الإسلامي أو عملياته، إذ نؤكد التزامنا برؤيتنا الاستراتيجية وحرصنا على تحقيق القيمة لجميع أصحاب المصلحة.

أوضح بنك الإمارات دبي الوطني، في مستند العرض، عزمه الإبقاء على السجل التجاري والاسم التجاري لمصرف الإمارات الإسلامي، مع استمرار المصرف في مزاولة أعماله كالمعتاد دون أي انقطاع أو توقف في العمليات.

بحسب ما ورد في مستند العرض، يعتزم بنك الإمارات دبي الوطني مباشرة إجراءات شطب إدراج أسهم مصرف الإمارات الإسلامي من سوق دبي المالي عقب التنفيذ الناجح للعرض.

س2: ما تأثير هذه الصفقة على المساهمين الأقلية؟

وفقًا لما ورد في مستند العرض، ونظرًا لحصة بنك الإمارات دبي الوطني الحالية، فإنه في حال رفض أي مساهم للعرض، يحق لبنك الإمارات دبي الوطني، بموجب القانون، ممارسة حقه في الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المملوكة للمساهمين الذين لم يقبلوا العرض، لاستكمال ملكيته لمصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 100%. وقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني عزمه على ممارسة هذا الحق.

قيّم مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي العرض وقرر التوصية بقبوله للمساهمين، آخذًا في الاعتبار السعر المعروض البالغ 11.95 درهمًا إماراتيًا للسهم الواحد، بالإضافة إلى تقرير التقييم الصادر عن شركة KPMG (كي بي إم جي)، الذي قدم تقدير بأن القيمة العادلة للأسهم في مصرف الإمارات الإسلامي في حدود 3.68 درهم اماراتي و4.06 درهم اماراتي للسهم الواحد. وقد استوفى المجلس دوره بالكامل وفقًا للمتطلبات التنظيمية.

س3: هل سيؤثر هذا الاستحواذ على موظفي مصرف الإمارات الإسلامي؟

لا يُتوقع حدوث أي تغييرات في أدوار الموظفين أو مسؤولياتهم أو العمليات اليومية للمصرف. ويظل المصرف ملتزمًا بضمان انتقال سلس في حال طرأت أي تغييرات مستقبلية.

س4: متى سيقرر مجلس الإدارة بشأن العرض؟

قيّم مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي العرض وقرر التوصية بقبوله للمساهمين، آخذًا في الاعتبار السعر المعروض البالغ 11.95 درهمًا إماراتيًا للسهم الواحد، بالإضافة إلى تقرير التقييم الصادر عن شركة KPMG (كي بي إم جي)، الذي قدم تقدير بأن القيمة العادلة للأسهم في مصرف الإمارات الإسلامي في حدود 3.68 درهم اماراتي و4.06 درهم اماراتي للسهم الواحد. وقد استوفى المجلس دوره بالكامل وفقًا للمتطلبات التنظيمية.

سيُفصح عن أي قرارات جوهرية أخرى أو تطورات مستقبلية وفقًا للمتطلبات التنظيمية وفي الوقت المناسب.

س5: ما الإجراءات التي يتخذها مصرف الإمارات الإسلامي لضمان الشفافية؟

يلتزم مصرف الإمارات الإسلامي بالامتثال التام للمتطلبات التنظيمية وتحقيق أعلى معايير الشفافية. وسيواصل المصرف إصدار التحديثات بما يتماشى مع التزاماته بالإفصاح، وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها.

س6: ما موقف مجلس إدارة المصرف أو إدارته من سعر العرض؟

قيّم مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي العرض وقرر التوصية بقبوله للمساهمين، آخذًا في الاعتبار السعر المعروض البالغ 11.95 درهمًا إماراتيًا للسهم الواحد، بالإضافة إلى تقرير التقييم الصادر عن شركة KPMG (كي بي إم جي)، الذي قدم تقدير بأن القيمة العادلة للأسهم في مصرف الإمارات الإسلامي في حدود 3.68 درهم اماراتي و4.06 درهم اماراتي للسهم الواحد. وقد استوفى المجلس دوره بالكامل وفقًا للمتطلبات التنظيمية.

بموجب الأحكام التنظيمية ذات الصلة، يندرج هذا الأمر ضمن اختصاص مجلس إدارة المصرف، وليس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي.

س7: جرى تحديد سعر العرض بناءً على سعر السهم البالغ 11.95 درهمًا إماراتيًا للسهم الواحد في 25 فبراير 2025، إلا أن سعر السهم قد تغير لاحقًا (صعودًا أو هبوطًا). ما تأثير ذلك على سعر العرض؟

حدد بنك الإمارات دبي الوطني سعر العرض وفقًا للوائح عمليات الاندماج والاستحواذ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، وهو سعر ثابت غير قابل للتعديل بعد إصدار مستند العرض في 27 فبراير 2025.

س8: هل من المتوقع أن يسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى تحقيق تكاملات أو عمليات اندماج إضافية مستقبلًا؟

هذا الأمر يخص بنك الإمارات دبي الوطني، ولا يمكننا التكهن بخططه المستقبلية.

س9: نظرًا للملكية الحالية لبنك الإمارات دبي الوطني، هل من المرجح أن يوافق مجلس الإدارة على الاستحواذ؟

لقد استوفى المجلس دوره بالكامل وفقًا للمتطلبات التنظيمية.

وفقًا لما ورد في مستند العرض، ونظرًا لحصة بنك الإمارات دبي الوطني الحالية، فإنه في حال رفض أي مساهم للعرض، يحق لبنك الإمارات دبي الوطني، بموجب القانون، ممارسة حقه في الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المملوكة للمساهمين الذين لم يقبلوا العرض، لاستكمال ملكيته لمصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 100% وقد أكد البنك عزمه على ممارسة هذا الحق.

س10: هل سيجرى شطب إدراج مصرف الإمارات الإسلامي من السوق المالي بعد الاستحواذ بشكل مؤكد؟

يوجه هذا السؤال إلى بنك الإمارات دبي الوطني وليس إلى مصرف الإمارات الإسلامي. ومع ذلك، وكما ورد في مستند العرض، فقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني عزمه البدء في إجراءات شطب إدراج أسهم المصرف من سوق دبي المالي عقب التنفيذ الناجح للعرض.

س11: هل يمنح شطب إدراج مصرف الإمارات الإسلامي مرونة أكبر للنمو على المدى المتوسط؟

لن يؤثر هذا الاستحواذ على نموذج الأعمال أو العمليات التشغيلية لمصرف الإمارات الإسلامي، إذ يظل المصرف ملتزمًا برؤيته الاستراتيجية الحالية وخططه التنموية، مع الاستمرار في تحقيق القيمة لجميع أصحاب المصلحة.

س12: هل يمكن أن يكون هذا الاستحواذ مؤشرًا على تغييرات في العلامة التجارية لمصرف الإمارات الإسلامي أو إنهائها؟

تحمل علامة مصرف الإمارات الإسلامي التجارية قيمة كبيرة، ولا يمكن التكهن بأي تغييرات مستقبلية. ومع ذلك، في هذه المرحلة، لا توجد خطط لتغيير العلامة التجارية أو التوقف عن استخدامها. وقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني في مستند العرض عزمه الإبقاء على السجل التجاري للمصرف واسمه التجاري.

س13: ماذا سيحدث لمنتجاتي وخدماتي في مصرف الإمارات الإسلامي؟ وهل سأصبح عميلًا لدى بنك الإمارات دبي الوطني؟

سيواصل مصرف الإمارات الإسلامي عملياته وفق المسار المعتاد، مع استمرار تقديم خدماته ومنتجاته دون تغيير، وذلك كما ورد في مستند العرض.

س14: هل ستُعقد جمعية عمومية غير عادية أو عادية للتصويت على هذا العرض؟ ومتى؟ ومن هم المساهمون الرئيسيون لديكم؟

لا يخضع العرض النقدي الإلزامي المقدم من بنك الإمارات دبي الوطني لتصويت المساهمين.

مع ذلك، من المقرر عقد جمعية عمومية غير عادية للنظر في تعديل النظام الأساسي للمصرف والموافقة عليه إذا ارتأى ذلك مناسبًا، وفقًا للإفصاحات المنفصلة الصادرة بهذا الشأن. وستُعقد الجمعية في تمام الساعة 3:30 مساءً يوم الأربعاء، الموافق 19 مارس 2025، وفقًا لإشعار اجتماع الجمعية العمومية الصادر في 25 فبراير 2025.

بالنسبة لتفاصيل المساهمين الرئيسيين، فهي متاحة للجمهور على موقع سوق دبي المالي.

س15: أي البنوك وشركات المحاماة جرى تعيينها؟

عين مجلس الإدارة شركة KPMG (كي بي إم جي) كمستشار مالي، ولم يُعيّن مستشارين قانونيين منفصلين نظرًا لاعتماده على الكوادر القانونية الداخلية لمصرف الإمارات الإسلامي.

س16: أود رفض السعر المعروض وأطالب سوق دبي المالي بتعيين لجنة استشارية لتحديد السعر، نظرًا لوجود تضارب مصالح بسبب ملكية بنك الإمارات دبي الوطني وتشكيلة مجلس الإدارة، وبالتالي ينبغي إعفاء الإدارة والمجلس من اتخاذ أي قرارات في هذا الشأن.

لا يعد مجلس الإدارة بمثابة الجهة المخولة بتحديد سعر العرض، إذ يتولى تحديده بنك الإمارات دبي الوطني وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، وقد حصل العرض بالفعل على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.

وفقًا لما ورد في مستند العرض، ونظرًا لحصة بنك الإمارات دبي الوطني الحالية، فإنه في حال رفض أي مساهم للعرض، يحق لبنك الإمارات دبي الوطني، بموجب القانون، ممارسة حقه في الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المملوكة للمساهمين الذين لم يقبلوا العرض، لاستكمال ملكيته لمصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 100% وقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني عزمه على ممارسة هذا الحق.

قيّم مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي العرض وقرر التوصية بقبوله للمساهمين، آخذًا في الاعتبار السعر المعروض البالغ 11.95 درهمًا إماراتيًا للسهم الواحد، بالإضافة إلى ا إلى تقرير التقييم الصادر عن شركة KPMG (كي بي إم جي)، الذي قدم تقدير بأن القيمة العادلة للأسهم في مصرف الإمارات الإسلامي في حدود 3.68 درهم اماراتي و4.06 درهم اماراتي للسهم الواحد. كما استوفى المجلس دوره بالكامل وفقًا للمتطلبات التنظيمية.

س17: ما هي مراحل عملية الاستحواذ الإلزامي والجدول الزمني لها؟

الحدث	الوقت/ لتاريخ
إشعار العرض الإلزامي والاستحواذ	25 فبراير 2025
نشر مستند العرض الإلزامي	27 فبراير 2025
نشر النشرة الخاصة بالعرض للمساهمين في مصرف الإمارات الإسلامي	قبل تاريخ 12 مارس 2025
تاريخ إغلاق العرض	27 مارس 2025
إعلان قبول العرض واعتباره "غير مشروط من جميع النواحي"	28 مارس 2025
تسوية المقابل وإيداع نماذج السمسرة	في غضون 3 أيام بعد التاريخ غير المشروط
إرسال إشعارات الاستحواذ الإلزامي إلى جميع المساهمين المتبقيين	31 مارس 2025
انتهاء مدة الاستحواذ الإلزامي	30 مايو 2025
إعادة تسجيل جميع أسهم مصرف الإمارات الإسلامي المكتسبة باسم العارض	في تاريخ لا يتجاوز 6 يونيو 2025

س18: هل هناك معدل قبول أدنى للعرض نظرًا لأن إعلان العرض يذكر أن بنك الإمارات دبي الوطني يمتلك بالفعل على نحو 99.89% من أسهم المصرف؟

لا يوجد معدل قبول أدنى للعرض نظرًا للحصة الحالية لبنك الإمارات دبي الوطني.

وفقًا لما ورد في مستند العرض، ونظرًا لحصة بنك الإمارات دبي الوطني الحالية، فإنه في حال رفض أي مساهم للعرض، يحق لبنك الإمارات دبي الوطني، بموجب القانون، ممارسة حقه في الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المملوكة للمساهمين الذين لم يقبلوا العرض، لاستكمال ملكيته لمصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 100%. وقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني عزمه على ممارسة هذا الحق.

س19: هل يعني عدم الإشارة إلى معدل قبول أدنى في إعلان العرض أن شرط الاستحواذ الإجباري قد لا يُطبق بالضرورة، وأن مصرف الإمارات الإسلامي قد يظل كيانًا مدرجًا في البورصة؟

وفقًا لما ورد في مستند العرض، ونظرًا لحصة بنك الإمارات دبي الوطني الحالية (التي تتجاوز بالفعل 99%)، فإنه في حال رفض أي مساهم للعرض، يحق للبنك، بموجب القانون، ممارسة حقه في الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المملوكة للمساهمين الذين لم يقبلوا العرض، لاستكمال ملكيته لمصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 100%. وقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني عزمه على ممارسة هذا الحق.

س20: ما السبل المتاحة للمساهمين الراغبين في الاحتفاظ باستثماراتهم في مصرف الإمارات الإسلامي؟ وما الشروط التي قد تُلزمهم ببيع أسهمهم؟

وفقًا لما ورد في مستند العرض، ونظرًا لحصة بنك الإمارات دبي الوطني الحالية، فإنه في حال رفض أي مساهم للعرض، يحق لبنك الإمارات دبي الوطني، بموجب القانون، ممارسة حقه في الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المملوكة للمساهمين الذين لم يقبلوا العرض، لاستكمال ملكيته لمصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 100%. وقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني عزمه على ممارسة هذا الحق.

يأتي هذا الإجراء وفقًا للوائح عمليات الاندماج والاستحواذ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

س21: نحن لا نتفق مع ملخص تقرير تقييم شركة KPMG "كي بي إم جي" والمنهجية المستخدمة، ونرغب في طلب إعداد تقرير جديد لتقييم العرض. هل يمكن للشركة تعيين مستشار مالي جديد؟

امتثل مصرف الإمارات الإسلامي ومجلس إدارته لجميع المتطلبات القانونية المعمول بها، بما في ذلك تعيين شركة KPMG (كي بي إم جي) كمستشار مالي مستقل لإجراء تقييم المصرف في تاريخ 31 ديسمبر 2024. ولا يوجد أي التزام قانوني يفرض على المصرف الحصول على تقرير تقييم إضافي أو تعيين مستشار مالي جديد.

س22: مجلس الإدارة غير مستقل وكان ينبغي عليه الامتناع عن تقديم أي توصية.

جميع أعضاء مجلس إدارة المصرف مستقلون وفقًا للوائح هيئة الأوراق المالية والسلع. ووفقًا للوائح المعمول بها، يُلزم المجلس النظر واتخاذ قرار فيما يتعلق بما اذا كان سيتم توصية العرض للمساهمين ام لا. وفي جميع الأحوال، فإن توصية المجلس (أو عدمها) غير مُلزمة، ويجب قانونًا إتاحة العرض للمساهمين بغض النظر عن موقف المجلس.

وفقًا لما ورد في مستند العرض، ونظرًا لحصة بنك الإمارات دبي الوطني الحالية، فإنه في حال رفض أي مساهم للعرض، يحق لبنك الإمارات دبي الوطني، بموجب القانون، ممارسة حقه في الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المملوكة للمساهمين الذين لم يقبلوا العرض، لاستكمال ملكيته لمصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 100%. وقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني عزمه على ممارسة هذا الحق.

س23: ماذا يحدث إذا لم يستحوذ بنك الإمارات دبي الوطني على 100% من الأسهم؟ هل يعني ذلك فشل عملية الاستحواذ وإلغاءها؟ وبالنسبة للمساهمين الذين شاركوا في العرض وقدموا أسهمهم، هل ستُعاد أسهمهم إليهم؟ ومتى؟

الشرط الوحيد لإتمام العرض هو حصول بنك الإمارات دبي الوطني على جميع الموافقات والاعتمادات أو عدم الممانعات التنظيمية اللازمة للمضي قدمًا في عملية الاستحواذ. ونشير إلى أن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع قد منحتا موافقتهما على الصفقة. وعليه، لا يخضع العرض لحد أدنى من نسبة القبول.

وفقًا لما ورد في مستند العرض، ونظرًا لحصة بنك الإمارات دبي الوطني الحالية، فإنه في حال رفض أي مساهم للعرض، يحق لبنك الإمارات دبي الوطني، بموجب القانون، ممارسة حقه في الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المملوكة للمساهمين الذين لم يقبلوا العرض، لاستكمال ملكيته لمصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 100%. وقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني عزمه على ممارسة هذا الحق.

س24: هل هناك أي عوامل قد تحول دون إتمام هذه الصفقة؟

الشرط الوحيد لإتمام العرض هو حصول بنك الإمارات دبي الوطني على جميع الموافقات والاعتمادات أو عدم الممانعات التنظيمية اللازمة للمضي قدمًا في عملية الاستحواذ. ونشير إلى أن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع قد منحتا موافقتهما على الصفقة. وعليه، لا يخضع العرض لحد أدنى من نسبة القبول.

س25: سمعنا أن بعض المساهمين لا يرغبون في بيع أسهمهم أو لن يقوموا ببيعها. ما تأثير ذلك على مصرف الإمارات الإسلامي؟ وهل يمكن أن يظل المصرف كيانًا مدرجًا في ظل وجود مساهمين اثنين أو عدد قليل من المساهمين؟

لا يمكننا التعليق نيابة عن أي مساهم أو خططه بشأن العرض.

وفقًا لما ورد في مستند العرض، ونظرًا لحصة بنك الإمارات دبي الوطني الحالية، فإنه في حال رفض أي مساهم للعرض، يحق لبنك الإمارات دبي الوطني، بموجب القانون، ممارسة حقه في الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المملوكة للمساهمين الذين لم يقبلوا العرض، لاستكمال ملكيته لمصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 100%. وقد أكد بنك الإمارات دبي الوطني عزمه على ممارسة هذا الحق.

س26: هل جرى تحديد حد أدنى لعدد الأسهم المطلوب عرضها لإتمام عملية الاستحواذ؟

لا يخضع العرض لحد أدنى من نسبة القبول.

x----------